● أخبار قصيرة

كييف وواشنطن تتوصلان لاتفاق حول المعادن الأوكرانية

كشفت مصادر رسمية عن توقيع مذكرة تفاهم بين أوكرانيا والولايات المتحدة تتعلق باستغلال وتطوير الثروات المعدنية الاستراتيجية في الأراضي الأوكرانية. وأوضح البيان الصادر عقب المباحثات بين الجانبين أن الاتفاقية الجديدة تهدف إلى تسريع عمليات استكشاف واستثمار الموارد المعدنية الحيوية الأوكرانية.
ووفقاً للوثيقة التي نُشرت على الموقع الرسمي للرئاسة الأوكرانية، فإن الطرفين يسعيان لإنجاز هذه الشراكة «في أقرب فرصة ممكنة» بهدف دعم الاقتصاد الأوكراني وضمان استقراره وازدهاره الاقتصادي على المدى البعيد.

افغانستان: دول تعرقل تواصلنا مع المجتمع الدولي

"حمدالله فطرت" معاون المتحدث باسم حكومة طالبان، رداً على تصريحات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لأفغانستان، قال إن الإدارة الحاكمة بذلت كل جهودها للتواصل مع المجتمع الدولي، لكن هناك بعض الدول التي تخلق عوائق أمام تفاعل أفغانستان مع المجتمع الدولي.
وطلب فطرت، في رسالة صوتية نشرها، من الأمم المتحدة أن تتخذ قرارات مستقلة بشأن أفغانستان وألا تقع تحت تأثير هذه الدول.
وأضاف أنه إذا اتخذت الأمم المتحدة قراراً مستقلاً، يمكن لأفغانستان أن تجد مكانتها في المجتمع الدولي وتستعيد مقعدها في الأمم المتحدة.
ووفقاً لحمدالله فطرت، إذا كان قرار الأمم المتحدة متأثراً بسياسة الدول التي كانت متورطة في الحرب في أفغانستان، فمن الطبيعي أن تكون المشكلة من جانبهم، وقد أدت أفغانستان مسؤوليتها.

ترامب يبرر فرض الرسوم الجمركية

صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن سياسته القائمة على فرض الرسوم الجمركية تمثل عنصراً حيوياً في خطته لإعادة توازن الاقتصاد الأمريكي.
وخلال تصريحات أدلى بها مؤخراً، أشار ترامب إلى أن الإجراءات التي اتخذتها إدارته تجاه شركاء الولايات المتحدة التجاريين الرئيسيين تأتي نتيجة ما وصفه بـ«الممارسات غير المنصفة» من قبل هذه الدول.
"استراتيجيتنا الاقتصادية الحالية هي الطريق الصحيح لتعزيز الاقتصاد الأمريكي،" قال ترامب مشيراً إلى التعريفات الجمركية المفروضة على السلع القادمة من كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي.
وأعرب الرئيس الأمريكي عن استيائه من السياسات التجارية لهذه الدول، مؤكداً: «سنعمل على تصحيح الخلل في علاقاتنا التجارية مع هذه الدول التي لم تعاملنا بإنصاف حتى الآن. أنظر بتفاؤل كبير إلى مستقبل الولايات المتحدة.»

تحت مظلة الأسلحة الأمريكية

أوروبا تضاعف وارداتها العسكرية

الوفاق / في ظل التوترات العالمية المتزايدة وتغير الديناميكيات الأمنية، أصبحت قضية التسلح والإنفاق العسكري من القضايا المحورية التي تشغل صناع القرار في مختلف دول العالم. تبرز أهمية هذا الموضوع بشكل خاص في القارة الأوروبية التي تشهد تحولات استراتيجية في سياساتها الدفاعية استجابة للتحديات الناشئة على حدودها الشرقية وتقلبات التحالفات الدولية.
ووفقاً لتقرير نقلته قناة «إن تي في»، أظهرت نتائج دراسة معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن دول حلف الناتو الأوروبية قد ضاعفت وارداتها من الأسلحة أكثر من مرتين خلال السنوات الخمس الماضية. ووفقاً للتقرير، فإن أكثر من ٦٠ بالمئة من مشتريات الأسلحة الأوروبية خلال هذه الفترة كانت من الولايات المتحدة الأمريكية.
وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه بينما ارتفعت واردات الأسلحة من قبل الأعضاء الأوروبيين في حلف الناتو بنسبة ١٠٥ بالمئة خلال الفترة المذكورة مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، تمكنت الولايات المتحدة من ترسيخ مكانتها كأكبر مصدر للأسلحة في العالم. وبذلك، تبلغ حصة الولايات المتحدة من صادرات الأسلحة العالمية ٤٣ بالمئة. وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية كأكبر مصدر للأسلحة بحصة تبلغ ٩,٦ بالمئة.
وبحسب «ماثيو جورج»، ممثل معهد سيبري، فإن هذا التوجه نحو إعادة تسليح الدول الأوروبية كان استجابة للتهديد الناجم عن روسيا.
ووفقاً للتقرير، وفرت الولايات المتحدة ٦٤ بالمئة من هذه الأسلحة لأوروبا، مقارنة بـ ٥٢ بالمئة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩.
في هذا التقرير، أشار بيتر ويزمان، أحد الباحثين في المعهد، إلى اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة. وقال في هذا الصدد إن دول الناتو الأوروبية طلبت ما يقارب ٥٠٠ طائرة مقاتلة والعديد من الأسلحة الأخرى من الولايات المتحدة.
في هذا السياق، نادراً ما تعتمد فرنسا على الولايات المتحدة، لكن دولاً أخرى، بما فيها إيطاليا وبريطانيا، تشتري طائرات مقاتلة من طراز F٣٥ أو أنظمة دفاع جوي من طراز باتريوت من الولايات المتحدة. هذه الأسلحة معقدة للغاية بحيث لا يمكن استبدالها بسرعة. وقال ويزمان إن تغيير هذا النهج يتطلب استثماراً مالياً وسياسياً ضخماً. وفقاً لبيانات سيبري، تعد بريطانيا وهولندا والنرويج من أهم مشتري الأسلحة الأمريكية.
ووفقاً لتقرير سيبري، استحوذت أوروبا على ٢٨ بالمئة من واردات الأسلحة العالمية بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، في حين أن هذا الرقم كان ١١ بالمئة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ وذلك بالمقارنة. وبحسب تقرير سيبري، انخفضت واردات الأسلحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٢١ بالمئة. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى حقيقة أن الصين تنتج معظم أسلحتها.

أوكرانيا المستورد الأكبر

تظهر هذه البيانات أيضاً أن أوكرانيا أصبحت أكبر مستورد للأسلحة في العالم، وقد تضاعفت حصتها من واردات الأسلحة العالمية خلال السنوات الخمس الماضية حوالي مائة مرة، وارتفعت من أقل من ٠,١ بالمئة إلى ٨,٨ بالمئة.
ووفقاً لنتائج هذا التقرير، بينما كانت هذه الدولة تستورد عدداً قليلاً من الأسلحة الثقيلة من الخارج قبل الغزو الروسي في فبراير ٢٠٢٢، فقد أصبحت أكبر مستورد للأسلحة في العالم في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. وكان أكبر موردي الأسلحة لهذه الدولة هم الولايات المتحدة (٤٥ بالمئة) وألمانيا (١٢ بالمئة) وبولندا (١١ بالمئة). في الوقت نفسه، صدّرت أوكرانيا معدات عسكرية أقل بنسبة ٧٢ بالمئة إلى الخارج لأنها بحاجة إلى هذه الأسلحة لنفسها.
على الجانب الآخر من جبهة الحرب، بلغت حصة روسيا من صادرات الأسلحة العالمية ٧,٨ بالمئة فقط، وهو ثلث الـ ٢١ بالمئة من نفس الفترة من العام الماضي. وبالتالي، فإن روسيا تبيع أسلحة أقل بكثير للخارج لأنها بحاجة إليها لحربها ضد أوكرانيا.
من ناحية أخرى، جعلت العقوبات التجارية صادرات الأسلحة الروسية أكثر صعوبة. وتواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها الضغط على دول أخرى لوقف شراء الأسلحة من روسيا.

قلق في أوروبا

صدر تقرير سيبري بالتزامن مع إعلان دول الاتحاد الأوروبي أنها ستوسع قدراتها الدفاعية رداً على تغير السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال فترة رئاسة دونالد ترامب. وفي قمة القادة الأوروبيين يوم الخميس، وافق الاتحاد الأوروبي على تجميع موارد مالية بقيمة ٨٠٠ مليار يورو للدفاع ضد روسيا.
وأثار اقتراب ترامب من روسيا مخاوف كبيرة في أوروبا في ضوء الحرب في أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، نشأت شكوك حول مدى استمرار الولايات المتحدة في الدفاع عن أمن أوروبا.

أثار اقتراب ترامب من روسيا مخاوف كبيرة في أوروبا، بالإضافة إلى ذلك نشأت شكوك حول مدى استمرار الولايات المتحدة في الدفاع عن أمن أوروبا

وهكذا، أدت الحرب في أوكرانيا والوضع الأمني المتوتر إلى زيادة كبيرة في واردات الأسلحة في ألمانيا وأوروبا: فقد ضاعفت دول الناتو الأوروبية وارداتها من الأسلحة في السنوات الخمس الماضية، بينما تضاعفت حصة ألمانيا أربع مرات.
تصدّر الولايات المتحدة، التي تستضيف خمس شركات أسلحة كبرى، أسلحة أكثر من مجموع الدول السبع التالية: فرنسا (٩,٦ بالمئة من الصادرات العالمية)، وروسيا (٧,٨ بالمئة)، والصين (٥,٩ بالمئة)، وألمانيا (٥,٦ بالمئة)، وإيطاليا (٤,٨ بالمئة)، وبريطانيا (٣,٦ بالمئة)، وإسرائيل (٣,١ بالمئة).
يكشف هذا التقرير عن تحول استراتيجي في سياسات التسلح الأوروبية، مدفوعًا بمخاوف أمنية متزايدة والتغيرات المحتملة في السياسة الخارجية الأمريكية. إن الاعتماد المتزايد على الولايات المتحدة في توريد الأسلحة يطرح تساؤلات مهمة حول استقلالية القرار الأوروبي في المستقبل، خصوصًا مع سعي الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراته الدفاعية الذاتية. تبقى التحديات المستقبلية مرهونة بمدى قدرة أوروبا على بناء صناعة دفاعية مستقلة تتناسب مع التهديدات الناشئة في منطقتها الجغرافية.

ماكرون يحاول العودة إلى الساحة الدولية من بوابة النزاعات

وفقاً لصحيفة «ستاندارد»، يسعى الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» إلى بناء سمعة لنفسه خلال النزاعات عبر الأطلسي، خاصة فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، ويهدف إلى وضع فرنسا في الخطوط الأمامية. لكن السؤال المطروح هنا: هل يستطيع حقاً تقليص الفجوة الدفاعية الأوروبية؟
يشعر ماكرون أن مواقفه أصبحت مُبرّرة الآن. فقد طالما أخبر أصدقاءه الألمان، وليس فقط خلال رئاسة ترامب، أن حلف الناتو «ميت دماغياً» وأن الأمريكيين يفقدون اهتمامهم بأوروبا، وبالتالي يجب على القارة العجوز أن تتحمل مسؤولية أمنها.
الآن، يسعى الرئيس الفرنسي لاستعادة مكانته بعد ركود سياسي داخلي حاد. فرغم أن حكومة الأقلية التي يقودها في باريس قد تكون مقيدة إلى حد كبير في تنفيذ القرارات، إلا أنه عاد إلى الساحة الدولية.
كان ماكرون أول زعيم أوروبي يلتقي بالرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، وقد أظهر في هذا اللقاء لهجة ودية وحازمة ومحترمة.
بعد تقديم خطة المفوضية الأوروبية لحشد ميزانية دفاعية أكبر في الاجتماع الأخير للاتحاد الأوروبي، وضع ماكرون مشروعه للدفاع عن أوروبا على جدول الأعمال رغم فراغ خزينة حكومته. ودون اعتبار لمسألة البريكست، دعا ليس فقط أهم وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي من ألمانيا وبولندا وإيطاليا إلى باريس ، بل دعا أيضاً ممثلاً عن بريطانيا للمشاركة في هذا الاجتماع الذي يركز على أوكرانيا.
يتبع خطاب ماكرون نهجاً واحداً. فقد صرح بوضوح في خطاب تلفزيوني استعراضي هذا الأسبوع: «التهديد الروسي موجود».
بعد دراسة خطة إرسال قوات برية إلى أوكرانيا قبل أشهر، سلّم ماكرون طائرات ميراج المقاتلة للجيش الأوكراني، والتي استُخدمت لأول مرة الأسبوع الماضي. كما عرض على فريدريش ميرتس، المستشار الألماني المحتمل القادم، الحماية النووية الفرنسية.
وبحسب الصحيفة، يقدم ماكرون حججاً لصالحه. لكن المشكلة هي أنه في عهد ماكرون، نادراً ما تستطيع باريس تعويض انهيار المظلة الأمريكية الواقية في أوروبا. فرنسا ليست مؤهلة للعب دور قيادي مثل أمريكا. تعتمد قوة فرنسا على استقلاليتها الفكرية والعسكرية عن واشنطن وموسكو.
وكتبت صحيفة «زد دي إف» الألمانية في هذا الصدد: أصبحت الولايات المتحدة غير متوقعة لأوروبا، بما في ذلك في مجال الردع النووي. وقد وعد الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» الآن بحماية أوروبا بالقوة النووية الفرنسية. لكن السؤال المطروح هو: كم سيساعد هذا؟

اقتراح ماكرون بتوسيع المظلة النووية الفرنسية لتشمل دولاً أوروبية أخرى ليس جديداً. ما هو جديد هو أن الشركاء الأوروبيين يستجيبون الآن لأفكاره. فعلى سبيل المثال، تجاهلت ألمانيا لسنوات طلبات الرئيس الفرنسي لتوسيع الدفاع الأوروبي، وفضلت الاعتماد على الولايات المتحدة.
يبدو الآن أن هذه الظروف تتغير. تأتي إشارات جديدة من ألمانيا، إشارات يأمل بها ماكرون. يرى الرئيس الفرنسي نفسه أكثر من أي وقت مضى كقوة دافعة تضمن الاستقرار في أوقات التهديد العالمي. كما يريد تعزيز فرنسا كقوة نووية رائدة وتوسيع استقلالية أوروبا، وهو هدف طالما سعى إليه ماكرون.